المملكة المغربية

مجلس المستشارين

دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

عبد اللطيف أعمو
عدي الشجيري

التقدم و الاشتراكية

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

وزارة الفلاحة والصيد البحري
والتنمية القروية والمياه والغابات
Ministère de l'Agriculture, de la Pêche Maritime,
du Développement Rural et des Eaux et Forêts

6 دجنبر 2018

www.ouammou.net

دراسة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الفلاحة

لجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية

6 دجنبر 2018

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم مستشاري حزب التقدم والاشتراكية بمجلس المستشارين، في إطار مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2019، بلجنة الفلاحة والقطاعات الإنتاجية، مركزا على المحور المرتبط بالفلاحة في القطاع الحكومي المتعلق ب الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

تعتبر الفلاحة القطاع الأول الذي يعتمد عليه الاقتصاد المغربي بحكم موقع المغرب ومناخه وطبيعة ساكنته عبر عقود. ولقد عرف هذا القطاع عدة مبادرات (إصلاحية) منذ بداية الاستقلال، إلا أنه مع الأسف، لم يستطع أن يحقق الأهداف المنشودة منه في مجال التنمية.

وكيفما كانت الأسباب والمبررات، فإنه لم يعد من الممكن التبرير بأسباب مناخية أو ظرفية أو أسباب تقنية، والتذرع بقلة الإمكانيات، لأن القطاع أنتج فئة من كبار الفلاحين، فأنتج كذلك تدهور حالة الفلاحين الصغار وتقهقر الأوضاع في البوادي واستنزاف الموارد السطحية والجوفية والمائية، منها بالخصوص.

مما أدى إلى توسيع مجال الفقر وانحدار الطبقة الوسطى، وانتشار الهجرة إلى ضواحي المدن. وما يترتب عن ذلك من آفات مجتمعية خطيرة.

ولقد كان مشروع مخطط المغرب الأخضر الذي انطلق في سنة 2008 يحمل آمالا عريضة للمغاربة والفلاحين على أساس مبادئ العدل الاجتماعي وتقوية موقع الفلاح وإنصافه وخلق ظروف انتعاش وإحداث تحول قوي في البوادي المغربية، من خلال إجراءات والبرامج التي يحتوي عليها، سواء في دعامته الأولى المتعلقة بالفلاحة العصرية أو في دعامته الثانية المتعلقة بالفلاحة التضامنية والمعيشية.

فانطلق هذا المشروع في ظروف كان من الممكن أن تؤمن له كل مقومات النجاح والوصول إلى تحقيق كامل أهدافه في أفق عشريته الأولى:

① إثارة الانتباه واستقطاب عناية كل الفلاحين في مختلف مناطق المغرب، وما يحملونه من آمال للتوفر على ما يكفي للإنتاج الفلاحي لضمان المعيشة والمساهمة في تحقيق الأمن الغذائي،
② توالي سنوات ممطرة بشكل يقلل نسبيا من آثار الجفاف،
③ انطلاق عدد كبير من المشاريع، وبالخصوص التي تهم الدعامة الأولى مع ما تبع ذلك من توزيع الأراضي الفلاحية التابعة للدولة على الخواص والتشجيعات المرافقة لذلك،
④ تخصيص اعتمادات كبرى لضمان إنجاح المخطط،

وبعد مرور عشر سنوات على انطلاق مخطط المغرب الأخضر، وهي مدة نعتبرها كافية لتقييمه والوقوف على مدى تحقيق الآمال المعقودة عليه.

هذا التقييم الذي أصبح يفرض نفسه بعد الإعلان الرسمي عن استنفاذ النموذج التنموي القائم بكل مقوماته، وبلورة نموذج تنموي جديد. وهو ما يعني ضمنيا تأثير سلبي على الفلاحة، له انعكاس يصعب معه الوقوف عند تحقيق الأهداف المرسومة.

وهو ما أدى إلى دعوة جلالة الملك مؤخرا إلى إعادة إنعاش طبقة وسطى فلاحية في العالم القروي والأرياف وإعادة النظر في السياسة الفلاحية كلها، خصوصا ما له ارتباط بتنمية العالم القروي.

وهو ما يعني صراحة أن مخطط المغرب الأخضر بقدر ما وفر المجال لطبقة فلاحية كبرى لا تتعدى 20 % في كل المجال الفلاحي، بقدر ما كان ذلك على حساب الطبقات المتوسطة والصغيرة من الفلاحين الذين يكونون 80 % من الكتلة البشرية للفلاحين.

ونحن نعتقد أن القطاع الفلاحي مطالب اليوم بمراجعة نفسه وخطط عمله وتوجهاته الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل كامل.

1) لا يجادل أحد في أن القطاع الفلاحي يعتبر قطاعا استراتيجيا، ولا نتصوره بدون نموذج تنموي جاد وفعال مرتبط أساسا بتنمية العالم القروي وساكنته.

ومن ثم، فإن مخطط المغرب الأخضر بدون هذا الاعتراف الواضح وبدون الإعلان بالالتزام بمبادئ العدالة الاجتماعية لا يمكن أن يتقدم أو يساهم بشكل قوي في النموذج التنموي المنشود، لأن الأمر يتعلق بحوالي 13 مليون مغربي في القرى والأرياف يعيشون أساسا من الأرض ومن الأنشطة الفلاحية.

2) أن الأمر يتعلق بقطاع استراتيجي وازن ومؤثر بقوة على الاقتصاد الوطني – إذا لم يكن مرتبطا في توجهه بمصلحة الفلاحين، فإنه سيبقى مجرد قطاع مستهلك للطاقات بدون جدوى اقتصادية واجتماعية وبيئية.

انظروا كيف ترتفع نسبة النمو في المواسم الفلاحية الجيدة، وتنخفض في السنوات العجاف !

انظروا إلى الكم الهائل من ساكنة الأرياف التي تلتحق بأحزمة الفقر بضواحي المدن الكبرى، وتؤثر في النمو الحضري في سنوات الجفاف !.

3) القطاع الفلاحي ليس مجرد مقاولة اقتصادية تجارية أو قطاعا حكوميا يمكن إخضاعه للتقلبات والتجارب والإجراءات الغير أفقية.

إنه قطاع استراتيجي وازن ترتبط به مهمة توفير الأمن الغذائي للشعب، وهو أهم وأخطر من كل أمن آخر، بل هو أساس ضمان أمن المواطن في الحياة والكرامة والعيش الكريم والاستقرار.

و يجدر بنا التساؤل بعد عقد من الزمن من انطلاق مخطط المغرب الأخضر عما حققه لشعب الفلاحين.

بالفعل، لا ننكر أنه يعتبر مبادرة ابتكارية حديثة وعصرية حققت منجزات كبيرة في أفق إصلاح عميق لم يتحقق إلى حد الآن.

لقد ساهمت السياسة الفلاحية المرموز لها بالمغرب الأخضر في تطوير جانب من الفلاحة ذات القيمة المضافة، لكن يظهر أن في هذا النجاح يكمن الفشل أيضا، لأنه أدى إلى إفقار الانسان المغربي.

فجميل جدا أن نرفع من مستوى انتاجية فلاحتنا العصرية وتوسيعها وتأطيرها، ولكن يجب أن يكون ذلك من خلال مقاربة شمولية تحصن للفلاحين الصغار والمتوسطين فضاءاتهم ومكانتهم وقدرتهم الإنتاجية وتطويرها والرفع من مستواها من خلال تدابير وإجراءات تهم توزيع الأراضي وتخصيص الدعم الكامل لفائدتهم ومواكبتهم في مسلسل التحديث القروي وعصرنة وسائل الإنتاج. وهو شئ ما زال مأمولا وينتظره المغاربة.

فإعطاء الإهتمام وكل الدعم للفلاحة العصرية المحصورة في أيادي أقلية ، هو الذي أدى إلى ربطها بالتصدير عوض ربط القطاع الفلاحي برمته بمهمة مركزية وهي الأمن الغذائي للشعب أولا، وتعبئته كقطاع منتج للتصدير أيضا. وهذا لن يتأتى إلا عبر ما يسمى بالقطاع التقليدي الذي يعد تقليديا بالفعل لاستطاعته استعمال تقنيات حديثة وبشكل محدود، إذا ما وفرت له إمكانية ذلك.

وهذا القطاع الواسع والغالب لم يحظ سوى بعشر (10/1) ما حظيت به الفلاحة الكبرى بشكل مباشر وغير مباشر، وبأسلوب سياسي وفكري من خلال منطلقاتنا لا نتحفظ في القول أن مخطط المغرب الأخضر يدعم بشكل قوي الفلاحة الكبرى الرأسمالية ويعزز الملاكين الكبار الذين ليسوا أصلا بحاجة إلى دعم على حساب الفلاحين الصغار ، والذين لا يوزع عليهم إلا الفتات من الدعم، لأن استفادتهم من السلاسل الانتاجية ومن التجميع بم تكن في مستوى طموحاتهم عند انطلاق المخطط.

وحسب المعلومات الواردة في مصادر وزارة الفلاحة، فإن هناك 60 مشروع اندماجي فقط في إطار التجميع 47 منها تهم الانتاج النباتي و 13 تهم الانتاج الحيواني، وتهم 49.000 فلاح فقط من أصل مليون فلاح متوسط وصغير معنيين بعملية التجميع.

وفي جميع الأحوال، فمهما كانت الأرقام والمؤشرات فإن الواقع يعلو ولا يعلى عليه، ونعتقد أن الحل ليس في مجرد الاكتفاء بالرفع من مخصصات الدعامة الثانية المتعلقة بالفلاحة التضامنية، بل الحل يكمن في إعادة النظر في عمق المخطط بقصد جعله يقف على رجليه، وليس على رأسه.

وهو ما يتطلب قلب المعادلة بتخصيص الحصة الكبرى من الدعم للفلاحين الصغار والفقراء والمحتاجين لدعم الدولة، وليس لكبار الملاكين الذين

يجنون أرباحا من نشاطهم الزراعي بجانب ما يجنونه من الأنشطة التجارية والصناعية المختلفة.

إن الحل في تمييز الفلاحة وحصانتها بين القطاعات الأخرى وإعطاء الأولوية لتشجيع المهنيين الحقيقيين والمختصين ودعمهم، بجانب الرفع من مستوى البحث العلمي ومن التأطير البحثي والتجريبي Recherche – Etudes

لذلك ، فليس لنا من مخرج سوى الرجوع إلى مطلب إصلاح زراعي حقيقي، والذي سبق لنا أن دعونا إليه في عدة مناسبات.

وليس مجرد توزيع لأراضي الدولة لفلاحين لهم ما يكفي من مساحات شاسعة مطالبون بتكثيف الانتاج بهاوإعطاء الفرصة للفلاحين المتوسطين والصغار ليطوروا مهاراتهم وقدراتهم وليستفيدوا من دعم الدولة.

لأن الإصلاح الزراعي يعني أيضا توسيع الأراضي الصالحة للزراعة والمساحات المسقية وتوسيعها في الوقت الذي لا يتعدى محيطها 12 %، حيث وصلت نسبة ذلك في دول أخرى إلى ما يزيد عن 50 %.

ويعني أيضا تثمين الموارد البشرية في أفق تمكينها من التكوين والتوجيه حسب ما دعا إليه جلالة الملك بسبب ارتباط الفلاحة بمعيشة ما يزيد عن 80 % من ساكنة القرى والأرياف.

ويعني الإصلاح الزراعي أيضا تمكين وتمتيع النساء بحقوقهن وحصصهن في المجال الفلاحي، سواء تعلق الأمر بأراضي الجموع وغيرها باعتبار أن المرأة القروية كائن فلاحي بامتياز، لا يمكن فصلها عن الإنتاج وعن عطاء

الأرض، وأن وضعها اليوم يتطلب وضعها في مسلسل الترقية الاجتماعية وإنصافها، بحكم ما تساهم به في الإنتاج الوطني.

ويعني كذلك معالجة إكراهات نذرة المياه والعجز المائي ومعالجة إشكالية تبخر كميات هائلة من المياه لا يتم استغلالها في السدود والمجاري والبحيرات.

كما يعني تجديد الموارد المائية وتنويعها وتقويتها بما في ذلك الأساليب الجديدة المتعلقة بتحلية مياه البحر، واستغلال الثلوج اللآصقة في قمم الجبال وتنويع أشكال تنميتها واستغلال الطاقات المتجددة التي تتوفر عليها البلاد.

كما أن الإصلاح الزراعي يعني معالجة إشكالية الاستغلاليات الزراعية التي لا ينبغي حصرها في أقل من 5 هكتارات، والتي هي عليها الآن بنسبة 85 %.

إن هذه المقاربة من شأنها أن تساعد على تجاوز ثنائية المقاربات في القطاع الفلاحي وتدويره بين قطاع عصري وقطاع تقليدي، بدل أن يكون المخطط مستهدفا لتحديث شامل للفلاحة الوطنية وفق تصور استراتيجي ، هدفه الأساسي تحقيق الأمن الغذائي والعيش الكريم للمواطنين.

السيد الوزير،

إن الحديث عن خلق طبقة وسطى في القرى والبوادي لا يعني إحداث طبقة لم تكن موجودة، فالبادية المغربية عامرة بأهلها، ولأن البوادي المغربية خصوصا الفلاحية والرعوية منها كانت دائما تمثل الطبقة الوسطى النشيطة والمغذية للمجالات الحضرية، وتتمتع باستقلالية وديناميكية

قويين ، غالبا ما تعتمد على نفسها وشبكاتها الترويجية التي تساهم في جودة المعيشة وتزويد الأسواق بمنتوجات طبيعية سليمة وصحية.

ونظن أن الأمر يتعلق برد الاعتبار إلى مكانة ساكنة البوادي وفلاحيها بتمتيعهم من الحصة الوافرة من الدعم، الذي أصبح يخضع في الوقت الراهن الذي لا يستفيدون منه في الوقت الراهن إلا بنسبة ضعيفة لا تتعدى 10 % . بينما الباقي يؤول إلى كبار الفلاحين الغير المحتاجين للدعم.

وهنا يظهر عمق مضمون الخطاب الملكي الذي يدعو إلى خلق طبقة متوسطة في البوادي والأرياف، وهي دعوة لإنصافها ورد الاعتبار لها.

وهو ما يجعلنا نسائلكم، كيف ستفعلون لتحقيق هذا الهدف، لأنه دون مراجعة مضامين مخطط المغرب الأخضر والإقدام على توزيع الأراضي على المنتجين، خصوصا وأنكم أعلنتم عن الشروع في تهيئة مليون هكتار. فمن يا ترى سيستأثر بهاته المساحات الشاسعة من الهكتارات؟ وكيف سيتم تمليك أراضي الجموع؟ وكيف سيتم انتزاعها من مستغليها الحاليين؟

لذلك، فلا مناص من توسيع المساحات الصالحة للزراعة والإعلان عن برنامج وطني طموح لاستصلاح الأراضي ومد قنوات الري لأراضي شاسعة غير مستغلة حاليا.

كما يتعين التفكير في جعل الفلاحة قطاعا أساسيا بامتياز، لتحقيق التنمية المستدامة بكامل أهدافها وشروطها، وجعلها قاطرة لتنفيذ أجندة 2030، باعتبارها ممرا لتحسين المؤشرات الدولية لمكانة المغرب وإعداده للإقلاع الحقيقي اعتمادا على قدراته الذاتية البشرية منها والمجالية وعلى اندماج ساكنته.

إنه رهان استراتيجي وكسبه يتطلب إعداد مخطط جديد للفلاحة المغربية حتى نضمن كسب نجاح نموذج تنموي طموح يتخذ الفلاحة منطلقا.

وفي هذا السياق، وانطلاقا من تجربة تنفيذ المخطط الأخضر إلى اليوم، وما حققه، اسمحوا لي أن أطرح عليكم بعض الأسئلة، أود الجواب عنها بوضح:

① ما مدى تقيد التطوير الفلاحي بضرورة الحفاظ على البيئة؟
② ما هي جدية استحضار مخطط المغرب الأخضر لحق الأجيال اللآحقة في المخزون الوطني للثروات الطبيعية؟
③ ما هي التدابير التي يمكن أن يتم اتخاذها لتكييف الطموح الفلاحي مع معطيات التغيرات المناخية؟
④ لماذا لم ينجح المخطط في إفراز أو الحفاظ على طبقة فلاحية وسطى بالعالم القروي؟
⑤ ما هي مساهمة تنفيذ مخطط المغرب الخضر في الحد من الهجرة القروية ونزيف البوادي المغربية؟
⑥ ما هي الميكانيزمات والآليات المتوفرة لخلق الثروة الوطنية الفلاحية وتوزيع هذه الثروة المفترضة بشكل عادل؟

تلكم بعض التساؤلات وغيرها التي ستساعد الإجابة عنها في وضع تصور مستقبلي لمخطط فلاحي وطني شامل.